الأمم المتحدة

E/CN.9/2006/7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
7 March 2006
Arabic
Original: Spanish

لجنة السكان والتنمية

الدورة التاسعة والثلاثون

٣-٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل السكانية: الهجرة الدولية والتنمية

رسالة مؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه استنتاجات فريق الخبراء بشأن الهجرة الدولية والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر المرفق)، الذي انعقد في مكسيكو في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وقد عقد الاجتماع للنظر في صلة الهجرة بالتنمية، فضلا عن التحديات والفرص الناشئة عن ظاهرة الهجرة في المنطقة، مما يشكل عناصر تقنية تساهم في إثراء المناقشة المتعلقة بسياسات الهجرة المتبعة على المستوى الدولي.

وشارك في هذا الاجتماع، الذي يدخل في إطار الأعمال التحضيرية لدورتي عام ٢٠٠٦ للجنة السكان والتنمية، واللجنة الخاصة المعنية بالسكان والتنمية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ٣٩ ممثلا حكوميا من ٢٢ بلدا من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكندا، والولايات المتحدة.

* E/CN.9/2006/1.

220306 220306 06-26269 (A)

وأرجو ممتنا أن تعمموا هذه الاستنتاجات في إطار الموضوع الخاص للدورة التاسعة والثلاثين للجنة السكان والتنمية ''الهجرة الدولية والتنمية''.

(توقيع) إنريكي **بروغا فيلوي**
السفير الممثل الدائم.

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

استنتاجات فريق الخبراء بشأن الهجرة الدولية والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

مكسيكو، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

انعقد اجتماع فريق الخبراء بشأن الهجرة الدولية والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مكسيكو في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بتنظيم مشترك بين المجلس الوطني للسكان، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وشعبة الأمم المتحدة للسكان التابعة لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والمركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ويدخل الاجتماع في إطار الأعمال التحضيرية لدورتي عام ٢٠٠٦ للجنة الأمم المتحدة للسكان والتنمية، واللجنة الخاصة المعنية بالسكان والتنمية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المخصصين لدراسة الصلة بين ظواهر الهجرة الدولية والتنمية.

وقد عقد الاجتماع للنظر في صلة الهجرة بالتنمية، فضلا عن التحديات والفرص الناشئة عن ظاهرة الهجرة في المنطقة مما يشكل عناصر تقنية تثري المناقشة الدائرة حول سياسات الهجرة المتبعة على المستوى الدولي.

وتحدث في الاجتماع ٢٩ متكلما (٨ مكسيكيين و٢١ أجنبيا) وشارك فيه ٣٩ ممثلا حكوميا من ٢٢ بلدا من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكندا، والولايات المتحدة[(١)]. وحضره أيضا سبعة ممثلين عن المكاتب القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وخمسة عن منظمة الهجرة الدولية، وثلاثة عن مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المكسيك، وممثل عن كل من شعبة السكان بالأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

(١) بلدان المنطقة التي شاركت بممثل حكومي هي: إكوادور، أنتيغوا وبربودا، أوروغواي، باراغواي، البرازيل، بنما، بوليفيا، بيرو، جامايكا، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، غواتيمالا، فنزويلا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، المكسيك، نيكاراغوا، هايتي، هندوراس؛ ويمكن الاطلاع على قائمة أسماء ممثلي الحكومات، وممثلي المؤسسات الدولية، والمتكلمين، والاطلاع على برنامج المناسبة في الموقع الشبكي للمجلس الوطني للسكان www.conapo.gob.mx.

ومكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة في المكسيك، والأمانة العامة الإيبرية – الأمريكية. وبالإضافة إلى ذلك حضر الاجتماع ٢١٧ شخصا نظرا لفتحه لعموم الجمهور.

وتتضمن هذه الوثيقة ما خلص إليه اجتماع فريق الخبراء من استنتاجات رئيسية ترد هنا مرتبة وفقا لعناوين الموائد المستديرة الست التي تناولت بنود برنامج العمل: الاتجاهات الحديثة للهجرة الدولية والسياق الاقتصادي للمنطقة؛ والمنتديات الإقليمية المعنية بالهجرة الدولية؛ ورؤية اجتماعية سياسية للهجرة الدولية من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى البلدان المستقبلة؛ التنمية والحوالات والهجرة؛ والأنماط دون الإقليمية للتكامل الاقتصادي والهجرة الدولية؛ والجوانب الاجتماعية للهجرة الدولية.

وافتتح الاجتماع بكلمة رئيسية ألقاها السيد فرنسيسكو ألبا، عضو اللجنة العالمية المعنية بالهجرة وعرض فيها التقرير الذي قدمته اللجنة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وسلم المشاركون بأن هذه الوثيقة تشكل أداة قيمة يسترشد بها لإيجاد حلول للمعضلات الناشئة على مستوى السياسات عن ظاهرة الهجرة، حيث أنها توفر المنظور المرجعي العام لطرح أي تصورات في هذه المنطقة أو تلك من مناطق العالم على وجه التحديد.

المائدة الأولى – الاتجاهات الحديثة للهجرة الدولية والسياق الاقتصادي للمنطقة

١ – أدت التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الآخذة في التزايد فيما بين البلدان إلى تعاظم الهجرة في العالم. وتقول شعبة الأمم المتحدة للسكان أن هناك حاليا ١٩١ مليون مهاجر دولي، يقيم ٦٠ في المائة منهم في بلدان متقدمة النمو ويقيم الآخرون في بلدان نامية.

٢ – والهجرة الدولية ظاهرة ملازمة لتاريخ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فبعد أن ظلت بلدان المنطقة لعدة عقود وجهة للمهاجرين الوافدين إليها من وراء البحار، تحول معظمها إلى بلدان مصدرة للمهاجرين. ويتضح من تقديرات المركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن عدد المهاجرين الدوليين من بلدان المنطقة يصل إلى ٢٥ مليون مهاجر تقريبا، يناهز عدد المقيمين منهم في الولايات المتحدة ١٨ مليون شخص، ويصل عدد المقيمين في بلدان أخرى من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى ٤ ملايين شخص في حين يقيم الـ ٣ ملايين المتبقين في مناطق أخرى.

٣ – ولا تزال ظاهرة الهجرة إلى بلد آخر من بلدان المنطقة تحتفظ بزخمها تماما بصرف النظر عن تقلباتها المرتبطة بالظروف الاقتصادية والسياسية للبلدان. ذلك أن تدفقاتها الدولية تشكل امتدادا لهجرة داخلية تجتاز الحدود الوطنية.

٤ - ويشكل المهاجرون قرابة ٤ في المائة من مجموع سكان المنطقة. ويتألف القسط الأعظم منهم من المهاجرين الوافدين من المكسيك البالغ عددهم أكثر من عشرة ملايين مهاجر، يتبعهم الوافدون من كولومبيا، ثم الوافدون من مجمل بلدان منطقة البحر الكاريبي التي يزيد عددهم من كل بلد من بلدانها على مليون مهاجر. ويزيد عدد الوافدين من تسعة بلدان أخرى من بلدان أمريكا اللاتينية على نصف مليون مهاجر لكل بلد. وتعطي هذه الأرقام فكرة واضحة عن العدد الكبير من سكان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المقيمين خارج بلدانهم.

٥ - ونسبيا، بدأت الهجرة تترك أثرا واضحا في سكان البلدان الأصلية للمهاجرين وإن تباين هذا الأثر من بلد لآخر: ففي حين تتراوح في بلدان أمريكا اللاتينية نسبة عدد السكان المقيمين في الخارج بين ١٤ في المائة في حالة السلفادور، و ٠,٤ في حالة البرازيل، يصل هذا الرقم في حالة العديد من البلدان الكاريبية إلى أكثر من ٢٠ في المائة. وقد تكبدت البلدان الكاريبية خسائر فادحة جراء تأثير الهجرة الدولية في بنيتها الديمغرافية والتريف المترتب عليها في مواردها البشرية.

٦ - وتعاظمت ظاهرة الهجرة في السنوات القليلة الماضية. فعدد الذين هاجروا من المنطقة في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ يشكل تقريبا نصف العدد الإجمالي للمهاجرين. والأمر المؤكد أن تدفقات الهجرة تساعد على تكثيفها في الوقت الحاضر عوامل كالعولمة، والتكامل الاقتصادي، والترابط فيما بين البلدان الذي تزايد في الآونة الأخيرة. ومما كشف أيضا من الضغوط المؤدية إلى الهجرة، فشل أنماط التنمية الاقتصادية التي اعتمدتها بلدان أمريكا اللاتينية والبلدان الكاريبية في تحقيق النتائج المرجوة في مجالي النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، فضلا عن وجود تفاوتات اقتصادية كبيرة بين بلد وآخر من بلدان المنطقة، والضغوط الديمغرافية الناشئة عن ارتفاع معدلات نمو السكان في الفترات السابقة.

٧ - ومن العوامل المشجعة على الهجرة إلى العديد من البلدان المتقدمة النمو، الطلب على العمال الأجانب الذي يشهده سوق العمل فيها واقترانه بزيادة متسارعة في عدد المسنين من سكانها. ومن المسلم به أن الحاجة الهيكلية إلى العمال المهاجرين تمثل عامل جذب متواصل يساهم في تعاظم الهجرة وإن كانت هذه الحاجة لا تنعكس غالبا في رسم سياسات الهجرة لتلك البلدان.

٨ - وبالتوازي مع ذلك، ساعد اتساع الهجرة الدولية في العديد من بلدان المنطقة على إرساء شبكات اجتماعية واسعة النطاق تساهم في دفع موجات الهجرة وتسهيلها وتجديدها.

٩ - وتحولت بذلك الهجرة الدولية نحو مناطق أخرى إلى ظاهرة متواصلة ومتزايدة في المنطقة حيث تعاظمت بخاصة ابتداء من عام ١٩٩٠. واتساقا مع هذا الزخم، تساهم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالقسط الأكبر من المهاجرين المقيمين في إسبانيا والولايات المتحدة، فعددهم في الولايات المتحدة يزيد عن نصف سكانها المولودين في بلد أجنبي، ويشكلون هناك كتلة اجتماعية واقتصادية غير متجانسة وشديدة التنوع، من حيث بلد المنشأ والأصل العرقي والوضع القانوني والتوزع الجغرافي ومستويات التنظيم.

١٠ - وكثرت بلدان الوجهة وتنوعت. فهناك تزايد في عدد الوافدين على إسبانيا التي استقبلت أكثر من مليون مهاجر معظمهم من أمريكا الجنوبية، واستقر في كندا ٦٠٠ ألف مهاجر من بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان البحر الكاريبي، وهناك عدد كبير من أبناء المنطقة الذين هاجروا إلى بلدان أوروبية أخرى وإلى اليابان، وأستراليا وإسرائيل.

١١ - وبعد أن تعددت بلدان وجهة المهاجرين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الفترة الأخيرة، أصبح من الضروري إنشاء آليات للحوار على كل من المستويات دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إيجاد الطريقة الملائمة للتحكم في ظاهرة الهجرة. وهذا ما يؤكد ضرورة أن تتضمن السياسات الوطنية لمعالجة ملف الهجرة عناصر تراعي البعد الإقليمي والأقاليمي والعالمي للهجرة.

١٢ - ويعمل معظم المهاجرين من بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان الكاريبي في أقل قطاعات سوق العمل قيمة في البلدان المستقبلة حيث يزاولون أعمالا غير مستقرة زهيدة الأجر تتطلب مهارات محدودة.

١٣ - وتتميز الهجرة الدولية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتزايد عدد المهاجرات حيث أصبحت النساء يشكلن الأغلبية في بعض تدفقات المهاجرين الذين وفدوا في الآونة الأخيرة إلى الولايات المتحدة وكندا وأوروبا، وفي عدة موجات دولية أخرى. وثمة علاقة وثيقة بين تأنيث الهجرة وخصائص العمل المطلوب في البلدان المستقبلة، وتوطد الشبكات الاجتماعية، وعمليات لم شمل الأسر، الأمر الذي يتعين معه توخي منظور جنساني في تحليل عمليات الهجرة.

١٤ - ومما يقيم الدليل على سوء الأوضاع المحيقة بالهجرة وعدم فعالية السياسات المتبعة لمعالجة هذه الظاهرة، ارتفاع وتزايد عدد المهاجرين بطريقة غير مشروعة، وتزايد نشاط عصابات الجريمة المنظمة للاتجار بالمهاجرين، وأحداث العنف وكراهية الأجانب، وصعوبة اندماج الكثير من المهاجرين في مجتمعات البلدان المستقبلة.

١٥ - يجب فهم ظاهرة الهجرة الدولية والإلمام بها بقدر أكبر للمساهمة على نحو حاسم في تمكين بلدان المنطقة من تذليل التحديات والاستفادة من الفرص الناشئة عنها. ولا بد من المضي قدما في إجراء المزيد من الدراسات الثنائية والمتعددة الأطراف، فضلا عن تحسين مصادر وطريقة عرض المعلومات المكملة للتعدادات السكانية ليتسنى إنشاء قاعدة بيانات موثوقة واستقرائية تستند إلى أنماط منهجية موحدة.

المائدة الثانية – المنتديات الإقليمية المعنية بالهجرة الدولية

١٦ - هناك توافق في الآراء على ضرورة اتخاذ مبادرات لتشجع الدول على المشاركة والحوار والتعاون فيما بينها بما يمكن من وضع وتنفيذ تدابير ترمي إلى الحد من سلبيات الهجرة وتعزيز فوائدها.

١٧ - فتحت المشاورات الإقليمية التي أجريت استجابة لتوصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤، حيزا بناء للحوار والتنسيق والتعاون لطرق موضوع الهجرة الدولية من منظور إقليمي، ومن الأمثلة على الممارسات المفيدة في هذا المجال والتي يمكن تكرارها في مناطق أخرى من العالم ''المؤتمر الإقليمي المعني بالهجرة'' (عملية بوييلا) و''مؤتمر أمريكا الجنوبية المعني بالهجرة''.

١٨ - ومن أجل زيادة فعالية هذين المؤتمرين، ذكرت بعض التحديات التي تواجه عمليتي الحوار والتعاون في الوقت الحاضر:

(أ) المضي قدما في تحديد السياسات والإجراءات الرامية إلى التحكم في ظاهرة الهجرة على نحو أفضل بما يقلل إلى الحد الأدنى من سلبياتها كانتهاكات حقوق الإنسان، والاتجار بالأشخاص، والاتجار غير المشروع بالمهاجرين، ونزيف الموارد البشرية، والهجرة غير القانونية؛

(ب) تفادي أن يتحول الخلط المتزايد بين مفهومي الأمن والهجرة على الصعيد الدولي إلى معاملة تدفقات المهاجرين على نحو غير ملائم. فقد أدت أجواء انعدام الشعور بالأمن الناشئة عن الإرهاب إلى إدراج موضوع الهجرة الدولية في المخططات الرامية إلى تشديد المراقبة والتدابير الأمنية على الحدود الوطنية. وهذا ما قد ينطوي على خطر معالجة الظاهرة من منطلق أن المهاجرين يشكلون خطرا محتملا، وتغليب منطق إغلاق الحدود على أي استراتيجيات ترمي إلى التحكم في الظاهرة على نحو مناسب، وتفضيل النهج التي تضيق القيود على حركات الهجرة عما سواها، وهو ما قد ينتهك حقوق المهاجرين ويزيد من احتمالات تعرضهم للأذى؛

(ج) التشجيع على زيادة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والمهاجرين أنفسهم في هذه المنتديات.

١٩ - وجه الانتباه إلى الحاجة الماسة إلى أن تقيم بلدان الكاريبي منتدى للحوار والتعاون يساهم في معالجة إشكالية الهجرة التي تترتب عليها آثار كبيرة في تنمية هذه البلدان نظرا لضخامة تدفقات المهاجرين وفداحة خسائرها في الرأسمال البشري.

المائدة الثالثة - رؤية اجتماعية وسياسية للهجرة الدولية من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في البلدان المستقبلة

٢٠ - وجه الانتباه إلى أن معظم البلدان المستقبلة تفرض قيودا على الهجرة لا تتسق مع الطلب الحقيقي على العمال في أسواق العمل فيها. وهو ما أدى إلى تضخيم حجم الهجرة غير القانونية وأفضى بدوره إلى تزايد حدة التوترات، سواء داخل البلدان أو فيما بين الدول. ولذا، فإن من الأهمية بمكان وضع استراتيجيات لزيادة فتح القنوات أمام الهجرة القانونية.

٢١ - وأشير إلى ضرورة أن تتعاون البلدان الأصلية للمهاجرين وبلدان العبور والبلدان المستقبلة ليتسنى التحكم في الهجرة الدولية على نحو فعال ومنظم وقانوني. ذلك أن الطابع الدولي لظاهرة الهجرة يقضي بالتخلي عن السياسات الأحادية التي تركز على مكافحتها وإفساح المجال أمام سياسات للتحكم في الهجرة تشارك فيها جميع البلدان المعنية على أساس تقاسم المنافع والمسؤوليات.

٢٢ - وجه الانتباه إلى ضرورة أن تكفل لجميع الأشخاص، مهما كانت أوضاعهم القانونية كمهاجرين، حماية حقوق الإنسان وحق العمل، المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وهي الحقوق التي أكدها من جديد مؤتمر قمة الأمريكتين الذي عقد في مار دل بلاتا، الأرجنتين، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

٢٣ - وأشير إلى أن نزعات كره الأجانب ربما تؤثر في صياغة وتنفيذ سياسات الهجرة وإدماج المهاجرين في مجتمعات البلدان المستقبلة. وجرى التأكيد على ضرورة أن تستبق الحكومات الأحداث وتتخذ مبادرات للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المهاجرين والتعبير عن تقديرها لمساهماتهم في اقتصاد وثقافة ومجتمع البلدان المستقبلة.

٢٤ - ومما يثير في مجتمعات العديد من البلدان المستقبلة أجواء عدائية تجاه المهاجرين، مشاعر التبرم المتزايد السائدة في أوساط الجمهور والأوساط السياسية على حد سواء إزاء ضعف الإجراءات التي تتخذها الدول لكبح الهجرة غير القانونية.

٢٥ - وفيما يتعلق على وجه التحديد بهجرة أبناء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى البلدان الأوروبية المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط واندماجهم في مجتمعاتها، هناك عوامل تاريخية وثقافية تيسر عمليات وصولهم واندماجهم. ويتضح ذلك مثلا من المعاملة التفضيلية المخصصة لهم بموجب اتفاقات ثنائية ومن نسبة المجنسين منهم مقارنة بغيرهم. غير أنهم لا يزالون يواجهون تحديات تمنع اندماجهم على النحو المناسب في مجتمعات البلدان الأوروبية المستقبلة، وتُعزى هذه الصعوبات إلى أوضاعهم القانونية كمهاجرين، وممارسات العزل التي لا تزال قائمة ضدهم في مجالي العمل والانخراط في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

٢٦ - وتقدم التجربة الكندية في مجال التحكم في ظاهرة الهجرة عدة أمثلة على الممارسات الناجحة. فالهجرة تشكل في كندا عنصرا محوريا في مشروع بناء البلد. وتولي كندا اهتماما كبيرا لسياسات التماسك الاجتماعي وإدماج المهاجرين في إطار يسلم بأن التعددية الثقافية هي عامل إثراء.

٢٧ - وسلم الخبراء بضرورة المضي قدما في إجراء دراسات لتحليل تجارب إدماج المهاجرين في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نفسها للمساهمة بذلك في تعزيز السياسات والبرامج التي من شأنها أن تساعد على قيام عمليات ملائمة لإدماجهم، وتكفل احترام حقوقهم الإنسانية على وجه كامل.

المائدة الرابعة - التنمية والحوالات والهجرة

٢٨ - من النتائج البارزة للهجرة، سيل الحوالات التي يرسلها المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية والتي تشكل مصدرا كبيرا لإيراداتها من العملة الأجنبية. وقد وصل حجم الإيرادات التي تلقتها بلدان المنطقة في عام ٢٠٠٤ من هذه الحوالات إلى أكثر من ٤٠ مليون دولار.

٢٩ - ومن الجدير بالذكر أن لهذه الحوالات أثرا إيجابيا في إيرادات الأسر التي تتلقاها لأنها تساهم في تحسين ظروفها المعيشية. ومن المسلم به أيضا، أن حجمها الإجمالي يشكل في العديد من البلدان مصدرا هاما للعملة الأجنبية. بيد أنه قد تترتب عليها أثار غير مرغوبة على مستوى الاقتصاد الكلي إذ ترفع سعر العملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض صادرات البلد ويزيد من اتكاله عليها ويترتب على ذلك ظهور تفاوتات اجتماعية. ولذا، لا بد من تنفيذ سياسات اقتصادية مناسبة للتخفيف من هذه الآثار السلبية.

٣٠ - هناك ما يثبت بالأدلة أن الحوالات تساهم في تخفيض مستويات الفقر، غير أنه شُدد على ضرورة ألا يستعاض بها عن الاستراتيجيات الرامية إلى التصدي لهذه المشكلة الاجتماعية الخطيرة التي تتطلب تغيير الهياكل على نحو يمكن من زيادة الإنتاج بصورة مستدامة وتحقيق الحراك الاقتصادي والاجتماعي للسكان.

٣١ - وأشار الخبراء إلى أن الحوالات لا تحل مشاكل التنمية على المستوين الإقليمي والوطني لأنها مشاكل تتطلب بحكم تعريفها تدخلا أكبر من جانب الدولة وتتطلب كذلك زيادة حجم الاستثمارات من جانب القطاع الخاص. ثم إن هذه التحويلات الاقتصادية لا تستطيع أن تعوض عن أموال المساعدة الإنمائية الرسمية.

٣٢ - وذكر أن الأموال التي يرسلها المهاجر إلى أهله وأوجه إنفاق هذه الأموال مسألة من مشمولات حياته الخاصة و يجب أن تكون بالتالي في حل من أي قيود رسمية.

٣٣ - ومن الجدير بالذكر أنه لا بد من العمل من أجل تخفيض تكلفة تحويل الأموال وتسهيل إرسال الحوالات فضلا عن توسيع شبكة المرافق المصرفية والمالية أمام المحولين والمتسلمين بما يؤمن وصول التحويلات والاستفادة القصوى من هذه الموارد وبخاصة في المناطق الفقيرة والمهمشة في البلدان الأصلية.

٣٤ - ومن المجالات التي ينبغي الاهتمام بها على سبيل الأولوية، فيما يتعلق بالأموال المحولة لإقامة مشاريع تجارية والاستثمار في المشاريع الصغيرة، تقييم الخطط الاستثمارية بصورة منهجية لفرز التجارب الناجحة، وتعزيز المساعدة التقنية، وفتح باب الوصول إلى نظم الائتمان والتمويل. ولذا، يوصى الخبراء بتمكين متلقي الحوالات من التعرف على الخيارات المتاحة لهم للاستفادة القصوى من الأموال المحولة إليهم.

٣٥ - وفي هذا الصدد، رحب الخبراء بالالتزم الذي قطعه رؤساء الدول ورؤساء الحكومات في إعلان نويفو ليون الذي صدر عنهم في مؤتمر القمة الاستثنائي للأمريكتين المعقود في عام ٢٠٠٤، بأن يتخذوا إجراءات ملموسة للتوصل قبل نهاية عام ٢٠٠٨، كأجل أقصى، إلى تخفيض متوسط تكلفة تحويل الأموال في بلدان المنطقة بما لا يقل عن النصف.

٣٦ - وسلم الخبراء بأن المهاجرين الدوليين يمكنهم أن يتحولوا، إذا ما نظموا أنفسهم، إلى شريك استراتيجي في التنمية الإقليمية والمحلية على نحو ما يتضح من الاستثمارات التي تضخها نواديهم وجمعياتهم في بعض بلدان المنطقة (كالتجارب المشهودة الجارية في السلفادور وكولومبيا والمكسيك). غير أن هذه المبادرات لن يحالفها النجاح دون انتهاج سياسات عامة تلتزم بهذه الأهداف، ودون قيام المجتمعات في البلدان الأصلية ومنظمات المهاجرين بعمليات متواصلة للتنظيم والتدريب تعزز جانبهم.

٣٧ - وحبذا لو يتم توسيع نطاق تحليل أثر عودة المهاجرين وتعميقه بما يمكن من وضع سياسات محددة تسخر إلى أقصى حد ممكن مهاراتهم وخبراتهم ومدخراتهم لأغراض التنمية وتعود بالنفع عليهم وعلى أفراد أسرهم ومناطقهم.

المائدة الخامسة – الأنماط دون الإقليمية للتكامل الاقتصادي والهجرة الدولية

٣٨ - تشير الدراسات إلى أن الأنماط الإقليمية للتكامل الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي شهدت تغييرات اقتصادية جذرية لم تترتب عليها في العديد من الحالات أي زيادة في فرص العمل أو في مستويات الأجور، ولم تقلص من التفاوتات القائمة. وهكذا، لم تتحقق الأمال المعقودة على عمليات تحرير التجارة التي كانت البلدان المشتركة فيها تتوقع منها أن تشكل آليات تقرب بين اقتصاداتها وتخفف من ضغوط الهجرة.

٣٩ - واتفق المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة على ضرورة مراعاة عامل حراك العمل في عمليات التكامل الاقتصادي دون الإقليمية باعتبارها تشجع وتخلق أساليب جديدة لهذا الحراك.

٤٠ - وشُدد على أنه منذ التوقيع على معاهدة أسونسون في عام ١٩٩١، أدرجت ضمن مجالات التركيز الاستراتيجي في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، كل من عمليات التكامل الاجتماعي، وإتاحة فرص العمل للمهاجرين من الدول الأطراف في المعاهدة وحرية تنقلهم وإقامتهم في أي منها. ومما يقيم الدليل على أن الأمر يتعلق هنا بتجربة يمكن الاستفادة منها للتوفيق بين عمليتي التكامل الاقتصادي وحراك اليد العاملة، النتائج المحرزة في إطار هذه السوق بصرف النظر عن كونها نتائج لا تزال في بدايتها ولم تكتمل بعد.

المائدة السادسة – الجوانب الاجتماعية للهجرة الدولية

٤١ - مما يشكل تحديا كبيرا للبلدان المصدرة للمهاجرين وبخاصة بلدان منطقة البحر الكاريبي وبعض بلدان أمريكا الوسطى، ويعرقل بالتالي مسيرتها الإنمائية، أن نسبة خسائرها في الموارد البشرية الماهرة إلى إجمالي اليد العاملة الماهرة تتراوح بين ٥٠ وأكثر من ٧٠ في المائة. وحبذا، لو تضع بلدان المنطقة في هذا الصدد سياسات تشجع على عودة سكانها المتعلمين والاحتفاظ بهم. ذلك أن المبادرات التي اتخذت حتى الآن في شكل برامج لدعم أصحاب الخبرات العلمية والاحتفاظ بهم وإعادتهم إلى البلد، أسفرت عن نتائج محدودة جدا، الأمر الذي يتطلب استراتيجيات جديدة تمكن من استغلال الفوائد التي يمكن أن تجنيها من أبنائها ذوي الخبرات التقنية والمهنية والعلمية المنتشرين في الخارج.

٤٢ - وذكر أن نسبة كبيرة من المهاجرين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يدخلون سوق العمل في البلدان المستقبلة لمزاولة أعمال تتطلب مهارات أقل من مهاراتهم مما يحرم بلدانهم الأصلية والبلدان المستقبلة من الاستفادة من هذه الموارد على النحو الكامل.

٤٣ - وتؤثر الهجرة الدولية في الأوضاع المعيشية للمهاجرين وأفراد أسرهم في مجتمعاتهم المحلية. فقد لوحظ فيما يتعلق بمجال الصحة على وجه التحديد بمجال الصحة أن ثمة أدلة تثبت أن احتمالات انخفاض معدلات وفيات الأطفال تقوي في حالة من خبر أباؤهم تجربة الهجرة. ووجه الانتباه إلى ضرورة مواصلة الدراسات بشأن الصلة بين الهجرة والصحة مع التركيز على اتخاذ تدابير احتياطية للتصدي للأخطار المحتملة على الصحة العامة التي ربما تفرزها ظاهرة الهجرة كالتغييرات في السلوك التي تعرض صاحبها للخطر، وتفكك الأواصر الأسرية والاجتماعية.

٤٤ - وجه الانتباه إلى ضرورة زيادة الحوار فيما بين البلدان الأصلية للمهاجرين والبلدان المستقبلة بشأن الرعاية الصحية للمهاجرين وأفراد أسرهم، وضرورة تحقيق التكامل فيما بين برامج وخدمات رعايتهم الصحية.وشُدد على أهمية اتخاذ التدابير لتحسين صحتهم الجنسية وصحتهم التناسلية ولا سيما من خلال إجراءات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومعالجة المصابين به ورعايتهم.

٤٥ - وأشار الخبراء إلى ضرورة تعميم المنظور الجنساني في سياسات الهجرة وفي المناقشات بشأن الهجرة والتنمية.فقد ثبت أن تجربة الهجرة قد تحدث في الوضع الاجتماعي للمرأة المهاجرة آثارا إيجابية تغير واقعها الاجتماعي وتحقق التنمية في موطنها الأصلي. ولكن هجرتها هذه، لا سيما الهجرة غير القانونية، قد تعرضها سواء أثناء الرحلة إلى البلد المستقبل أو بعد وصولها إليه لمخاطر وضروب من الأذى، وتنجر عنها أعباء اجتماعية وعاطفية نتيجة انفراط تشتت أسرتها وإقامتها في دولة أخرى بعيدا عن أبنائها.

٤٦ - وُصِف الخبراء الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة الإيبيرية - الأمريكية لرؤساء الدول ورؤساء الحكومات التي عقدت في سالمانكا يومي ١٤ و١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بأنه إعلان قيم التزمت فيه بلدان هذه المنطقة بأن تنسق سياساتها المشتركة لتوجيه تدفقات الهجرة والتعامل معها بشكل منظم، وتشجيع التجارب الإنمائية التي تحافظ على صلة المهاجرين بذويهم مع بذل جهود لتحقيق التنمية في مناطقهم الأصلية ووضع سياسات مشتركة بين البلدان المصدرة والمستقبلة وبلدان العبور تشجع وتسهل عمليات هجرة العمال الموسميين بتقديم حوافز مناسبة لتشجيعهم على العودة في ظروف أفضل والتدرب على مهنة وتشجيعهم على الادخار؛ فضلا عن تعزيز قيمة التنوع واحترام كرامة الإنسان في كنف دولة القانون باعتبار ذلك من العناصر الأساسية في أي تعامل مع المهاجرين.

٤٧ - وأشار الخبراء إلى أهمية مواصلة المناقشات التي جرت في اجتماعهم بشأن الهجرة الدولية والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ودخول حكومات بلدان المنطقة

في حوار مفتوح فيما بينها ومع الوسط الأكاديمي، ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية للتوصل إلى تفاهم بشأن التحديات والفرص الناشئة عن عمليات الهجرة. ويتمثل الهدف المنشود في إقامة نظم للهجرة تكون منصفة وقانونية تحترم حقوق الانسان للمهاجرين وتساهم في النهوض بالأشخاص والدول.